سياسة ملكية معدات البحث العلمي

▪ من إعداد:

أ.م.د. إيناس رزاق كاظم

م.د. منتظر فريد رمضان

▪ بإشراف:

أ.د. نصير علي حسين – مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية

المقدمة

تسعى جامعة العين العراقية إلى تنظيم وضبط استخدام واستدامة معدات البحث العلمي من خلال وضع سياسات واضحة تحكم ملكيتها، وآلية التصرف بها، واستبدالها، بما يضمن استخدامها الفعال في دعم الأبحاث الأكاديمية وتعزيز جودة الإنتاج العلمي ذات المؤسسة.

تهدف هذه السياسة إلى توفير إطار تنظيمي يعزز الشفافية والكفاءة في إدارة ممتلكات البحث العلمي، ويحقق الاستخدام الأمثل للمعدات دعماً للبيئة البحثية المستدامة في الجامعة، من خلال آليات واضحة لتسليم واستلام المعدات وتوزيعها العادل بين الأقسام والمراكز.

الرؤية

تسعى جامعة العين العراقية من خلال هذه السياسة إلى تحقيق رؤية واضحة في إدارة معدات البحث العلمي وممتلكاته:

> "ضمان استدامة الموارد البحثية وتعظيم الاستفادة منها من خلال إدارة فعالة وشفافة لمعدات البحث العلمي"

تهدف هذه الرؤية إلى تأسيس مرجعية موحدة تضمن الاستخدام الأمثل للمعدات البحثية، وتعزز مبادئ الشفافية والعدالة في توزيعها بين الأقسام العلمية والمراكز البحثية في الجامعة.

الرسالة

توفير إطار تنظيمي يعزز الشفافية والكفاءة في إدارة ممتلكات البحث العلمي، ويحقق الاستخدام الأمثل للمعدات دعماً للبيئة البحثية المستدامة في الجامعة.

> **ضمان الاستخدام الأمثل والعادل والآمن لأجهزة البحث العلمي بما يعزز بيئة البحث ويخدم الأهداف الاستراتيجية للجامعة.**

الأهداف

- تنظيم ملكية المعدات البحثية لضمان وضوح الجهة المالكة واستخدامها وفقًا للأغراض الأكاديمية والعلمية.
- تعزيز الشفافية والمساءلة في استخدام واستبدال معدات البحث العلمي داخل الجامعة.
- ضمان استدامة الموارد البحثية من خلال الصيانة الدورية والتوظيف الأمثل للمعدات.
- منع الهدر أو سوء الاستخدام من خلال تطبيق آليات واضحة لتسليم واستلام المعدات.
- دعم البيئة البحثية من خلال تسهيل الوصول إلى المعدات وتوزيعها العادل بين الأقسام والمراكز.
- حماية الممتلكات البحثية الممولة من الجهات الداعمة، وضمان توافق التصرف بها مع شروط المنح والعقود.
- رفع كفاءة البحث العلمي عبر استخدام الأجهزة الحديثة والتقييم الفني الدقيق.

الحوكمة والهيكل التنظيمي

رئاسة الجامعة

الإشراف العام على السياسة، واعتماد القرارات الاستراتيجية المرتبطة بشراء أو استبدال أو إعادة توزيع المعدات.

اللجنة المركزية للبحث العلمي

تقديم توصيات بشأن الاحتياجات ضمن الأهداف البحثية المعتمدة.

شعبة الشؤون القانونية

مراجعة العقود والاتفاقيات الخاصة بالمعدات البحثية، وضمان التزام الإجراءات بالقوانين الوطنية.

شعبة المخازن والحسابات والتجهيزات

مراقبة حركة الأجهزة وإجراء الجرد السنوي وتسجيل المعدات ضمن سجلات الموجودات الرسمية.

الأقسام العلمية والمراكز البحثية

تقديم طلبات رسمية مدعمة بتبريرات علمية للحصول على المعدات ضمن الأهداف البحثية المعتمدة.

اللجنة الفنية للمعدات البحثية

متابعة التقارير الفنية حول الحالة التشغيلية وتقديم توصيات بشأن الصيانة أو الاستبدال أو إعادة التوزيع.

المحاور التنظيمية للسياسة: تعريف ملكية المعدات

أولاً: تعريف ملكية المعدات

تعتبر جميع المعدات والأجهزة التي تم شراؤها بتمويل من الجامعة أو من مشاريع بحثية مدعومة من الجامعة أو من خلال منح خارجية تم الحصول عليها من خلال الجامعة ملكاً للمؤسسة، وتخضع للإجراءات والسياسات المعتمدة في إدارة الأصول والممتلكات.

مصادر الملكية

- المشتريات الممولة من الجامعة ضمن الميزانية السنوية للبحث العلمي.
- المعدات التي تم شراؤها من خلال مشاريع بحثية مدعومة من الجامعة.
- المعدات المشتراة من خلال منح أو مشاريع خارجية تم الحصول عليها بدعم أو تنسيق من الجامعة.
- الهبات والتبرعات العينية المقدمة للجامعة أو لأحد مراكز البحث فيها.

تصنيف المعدات البحثية

تصنف المعدات البحثية حسب طبيعة استخدامها وقيمتها ومدى تخصصها إلى:

- معدات أساسية: وهي المعدات ذات القيمة العالية والاستخدام المشترك.
- معدات متخصصة: وهي الأجهزة المتخصصة جداً في مجال بحثي محدد.
- معدات مساندة: وهي معدات مساعدة للعملية البحثية مثل أجهزة الحاسوب وبرامجها.

المحاور التنظيمية: مصادر الملكية وتوثيق السجلات

مصادر الملكية

تعتبر جميع المعدات والأجهزة التي تم شراؤها من موارد الجامعة أو المنح الخارجية ملكاً للمؤسسة، وتتضمن المصادر التالية:

- المشتريات الممولة من الجامعة ضمن الميزانية السنوية للبحث العلمي.
- المعدات التي تم شراؤها من خلال مشاريع بحثية مدعومة من الجامعة.
- المعدات المشتراة من خلال منح أو تمويل خارجي تم الحصول عليه بدعم أو تنسيق من الجامعة.
- الهبات والتبرعات العينية المقدمة للجامعة أو لأحد مراكز البحث فيها.

توثيق السجلات

تتطلب سياسة الجامعة توثيقاً دقيقاً لجميع معدات البحث العلمي من خلال الإجراءات التالية:

- تُدرج جميع المعدات في سجل الممتلكات البحثية المؤسسي وتخضع للمراقبة الدورية.
- يتم تسليم المعدات للأقسام بناءً على طلب مبرر وموافقة اللجنة المختصة.
- تقوم شعبة المخازن والحسابات والتجهيزات بمراقبة حركة الأجهزة وإجراء الجرد السنوي.
- تصدر لجنة الجرد والتوثيق البحثي تقارير دورية عن حالة المعدات (صالحة/تحت الصيانة/غير مستخدمة).
- في حالة انتهاء المشروع أو مغادرة الباحث، تُعاد المعدات إلى الجهة المالكة (الجامعة أو القسم).

ضوابط الإعارة والنقل

تخضع عمليات إعارة أو نقل المعدات البحثية للضوابط التالية:

- يتطلب نقل المعدات بين الأقسام أو الكليات موافقة رسمية مسبقة من الجهات المعنية.
- وضع آليات ومعايير للإعارة المؤقتة أو التشغيل المشترك بين الكليات.
- متابعة الصيانة والتشغيل المشترك وضمان الجاهزية.
- إدارة النزاعات الناتجة عن الاستخدام المشترك للمعدات.

المحاور التنظيمية: الاستخدام والصيانة والتصرف بالمعدات

سياسات الاستخدام

- لا يجوز لأي عضو هيئة تدريس أو جهة بحثية التصرف بالمعدات دون موافقة رسمية من الجامعة.
- يتم تسليم المعدات للأقسام بناءً على طلب مبرر وموافقة اللجنة المختصة.
- يخضع استخدام المعدات للمراقبة الدورية لضمان استخدامها وفقاً للأغراض العلمية والأكاديمية المحددة.
- في حالة انتهاء المشروع أو مغادرة الباحث، تُعاد المعدات إلى الجهة المالكة (الجامعة أو القسم).

آلية الصيانة

- تعتمد آلية استبدال أو صيانة المعدات وفقاً لعمرها التشغيلي وحالتها الفنية.
- تتولى اللجنة الفنية للمعدات البحثية إصدار تقارير فنية حول الحالة التشغيلية وتوصيات بشأن الصيانة أو الاستبدال أو إعادة التوزيع.
- يجب على مستخدمي المعدات إبلاغ الجهات المختصة عند وجود أعطال وتقديم تقارير فنية.

آلية الاستبدال أو التصرف:

- يُقدم طلب رسمي يتضمن مبررات الاستبدال أو التخلص.
- يُجرى فحص فني من اللجنة المختصة لتقييم الحالة.
- يُرفع التقرير إلى رئاسة الجامعة للموافقة.
- يتم اتخاذ قرار بالاستبدال أو النقل إلى جهة بحثية أخرى داخل الجامعة أو التصفية.

الضوابط القانونية والإدارية:

- يجب الحفاظ على المعدات البحثية وصيانتها ضمن مسؤولية القسم أو الباحث المستلم.
- أي تصرف مخالف في المعدات يعد تجاوزاً ويخضع للمساءلة الإدارية.

المبادئ العامة للسياسة

تستند سياسة ملكية معدات البحث العلمي على عدة مبادئ أساسية تضمن الاستخدام الأمثل والعادل للموارد البحثية:

الشفافية:

وضوح تام في جميع الإجراءات المتعلقة بامتلاك، استخدام، واستبدال المعدات البحثية، مما يعزز الثقة بين جميع الأطراف المعنية.

المسؤولية:

التزام جميع الأطراف بالحفاظ على المعدات البحثية وحسن استخدامها وفقاً للأهداف العلمية المحددة، وتحمل المسؤولية عن أي إساءة استخدام.

الاستدامة:

ضمان ديمومة استخدام الموارد البحثية من خلال الصيانة والتحديث المستمر للمعدات دون تمييز أو استغلال، وتعظيم الاستفادة منها.

النزاهة:

التصرف العادل والموضوعي في توزيع واستخدام المعدات البحثية، ومنع تعارض المصالح الشخصية مع الأهداف المؤسسية.

الحوكمة:

خضوع جميع عمليات إدارة المعدات البحثية لرقابة تنظيمية واضحة تضمن المساءلة وتوزيع الصلاحيات بشكل مؤسسي فعال.

الكفاءة:

تحقيق أقصى استفادة من المعدات البحثية بما يخدم مخرجات البحث العلمي ويرفع جودة الأداء الأكاديمي من خلال الاستخدام الرشيد.

تلتزم الجامعة بتطبيق هذه المبادئ في جميع مراحل دورة حياة المعدات البحثية، من الاقتناء وحتى الاستغناء، وإخضاع الجميع للمساءلة في حال مخالفة هذه المبادئ.

آليات التقييم والمتابعة

تتبع الجامعة نظاماً منهجياً لمتابعة تنفيذ سياسة ملكية معدات البحث العلمي واستدامتها من خلال مؤشرات تتوافق مع ديمومة المعدات وصيانتها، وذلك عبر آليات وإجراءات محددة:

آليات الرقابة والمتابعة

- لجنة الجرد والتوثيق البحثي: الإشراف على توثيق وجرد المعدات البحثية بصورة دورية، التحقق من صحة سجلات المعدات ومواقعها الفعلية، وإصدار تقارير دورية عن حالة المعدات (صالحة/تحت الصيانة/غير مستخدمة).
- لجنة تقييم كفاءة الاستخدام البحثي: تحليل معدلات الاستخدام البحثي للمعدات، تحديد المعدات منخفضة الاستخدام واقتراح إعادة توزيعها، ومراجعة الجدوى العلمية والاقتصادية قبل شراء أجهزة جديدة.
- لجنة تنظيم المشاركة البحثية والتشغيل المشترك: وضع آليات ومعايير للإعارة المؤقتة أو التشغيل المشترك بين الكليات، إدارة النزاعات الناتجة عن الاستخدام المشترك، ومتابعة الصيانة والتشغيل المشترك وضمان الجاهزية.
- لجنة متابعة التمويل وشروط الجهات المانحة: مراجعة شروط الجهات الممولة المتعلقة بملكية المعدات، ضمان الالتزام التام ببنود العقود والمنح، والتنسيق مع الشؤون المالية والمشاريع لتخصيص الميزانيات.
- لجنة التدقيق والمراجعة الامتثالية: فحص مدى الالتزام بسياسة الملكية والإجراءات المرافقة لها، إجراء تدقيق دوري للمعدات وسجلاتها، وإعداد تقارير رسمية للمراجعة الداخلية أو الخارجية.

المراجعة الدورية

- مراجعة دورية: تقييم فعالية السياسة كل 3-5 سنوات لضمان مواكبة المستجدات.
- التغذية الراجعة: تعديل السياسة بناءً على التقارير والتحليلات السنوية من اللجان المخصصة للمتابعة.
- التطوير: ضمان مواكبة السياسة للتطورات التكنولوجية والإدارية في مجال إدارة الموارد البحثية.

الإجراءات التصحيحية والعقوبات والخاتمة

الإجراءات التصحيحية

- في حالة انتهاء المشروع أو مغادرة الباحث، تُعاد المعدات إلى الجهة المالكة (الجامعة أو القسم).
- يتم إجراء فحص فني من اللجنة المختصة لتقييم الحالة عند إعادة المعدات أو عند اكتشاف أي مشكلة.
- يقدم طلب رسمي يتضمن مبررات الاستبدال أو التخلص من المعدات غير الصالحة.
- يرفع التقرير إلى رئاسة الجامعة للموافقة على قرار الاستبدال أو التصفية أو النقل إلى جهة بحثية أخرى.

الضوابط القانونية والإدارية

- يجب الحفاظ على المعدات البحثية وصيانتها ضمن مسؤولية القسم أو الباحث المستلم.
- أي تصرف مخالف في المعدات يعد تجاوزاً ويخضع للمساءلة الإدارية.
- لا يجوز لأي عضو هيئة تدريس أو جهة بحثية التصرف بالمعدات دون موافقة رسمية من الجامعة.
- تدرج جميع المعدات في سجل الممتلكات البحثية ويخضع استخدامها للمراقبة الدورية.

المراجعة الدورية

تقوم الجامعة بتقييم فعالية السياسة كل 3-5 سنوات لضمان مواكبة المستجدات من خلال:

- التغذية الراجعة: التقارير والتحليلات السنوية من اللجان المخصصة للمتابعة.
- التطوير: تحديث السياسة بناءً على التغذية الراجعة والمستجدات.

الخاتمة

تلتزم جامعة العين العراقية بضمان استدامة الموارد البحثية وتعزيز كفاءتها وفاعليتها من خلال تنظيم ملكية واستخدام معدات البحث العلمي بما يحقق العدالة في التوزيع والاستخدام، وبما يخدم مسيرة التطوير الأكاديمي والبحثي للجامعة. وتبقى بنود السياسة سارية المفعول على أن لا تتعارض مع التعليمات والضوابط والقوانين النافذة.